لماذا باتت الأطماع الدولية معضلة كبرى تواجه الجنوبيين في طريق استعادة دولتهم؟

هل تتعارض مطالب شعب الجنوب بحقوقه وحصوله على خدماته مع مطالبه بحقه السياسي في استعادة دولته؟

ما علاقة الأطماع الدولية بموقع الجنوب الاستراتيجي وطريق الحرير؟

هل أصبح الجنوب بموقعه الاستراتيجي وثرواته النفطية محط أنظار الأطماع الدولية؟

هل صارت هذه الاستراتيجية معضلة لنيل شعب الجنوب حقه في استعادة دولته؟

الأمناء / تقرير : عبدالحكيم الدهشلي :

لا شك بأن هناك أطماعًا للدول الكبرى بمنطقة الخليج العربي بشكل عام، والجنوب العربي بشكل خاص، وذلك لما يحتله الجنوب من موقع استراتيجي بين آسيا وأوروبا، إذ يعتبر أحد أهم طرق الحرير القديمة التي تربط الخليج بالهند وغيرها من دول آسـيا وأوروبا، حيث كان ولا يزال محط أنظار الدول الكبرى.

أزلية الأطماع الدولية:

ومع اكتشـاف النفط وما يحويه الجنوب العربي من احتياطي نفطي أكسبه ذلك أهمية استراتيجية، بالإضافة إلى موقعه الاسـتراتيجي، ورغم أزليـة الأطماع الدولية والإقليمية بدول منطقـة الخليج العربي إلا أنها حافظت على بقـاء شـخصيتها وهويتها العربية الإسـلامية، بفضل الله أولاً ثم بتماسـك الموقف العربي، وكذا بنشوب الحرب الباردة بين المعسـكرين الشرقـي بزعامة الاتحاد السـوفييتي، والغربي بزعامة أمريكا، التي شكلت توازن القوى الدولية آنـذاك، والذي كان له دور محوري بحماية دول الخليج من التدخل العسكري المباشر، فكان المعسكر الشرقي يرفض الوجود العسـكري الغـربي المباشر في المنطقة، وكذلـك الولايات المتحـدة وحلفاؤها الغربيون يمنعون النفوذ السوفييتي في منطقة الخليج.

تحديات من نوع جديد:

لكنها اليوم - أي دول منطقة الخليج العربي - تواجه تحدياً من نوع جديد، وتحتاج إلى اسـتراتيجية جماعية للمحافظة على وجودها، تتمثل أولاً بتوحيد الموقف العربي على جميع الأصعدة، لإحقاق حقوق الشـعوب العربية، ومنها حق شعب فلسطين، وحق شعب الجنوب باستعادة دوليتيهما، لاسيما ودولة الجنوب العربي لا يزال مقعدها شاغراً في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والتي تشكل علامة فارقة في أهم جزء مـن المنطقة المتمثل بموقعها الاسـتراتيجي والحيوي الهام، إضافة إلى ما تمتلكه من الثروات المتنوعة والضخمة التي تختزنها باطن أراضيها.

حق الجنوبيـين المكفول بالقانـون الدولي لاستعادة دولتهم:

إن مصلحة الدول العربية بشـكل عام، ودول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السـعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، باعتبارهما الثنائي العربي الممسـك بالملف اليمني، الوقوف مع حق شـعب الجنوب العربي، المتمثل باسـتعادة دولتـه، وهذا الحق يكفله القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية، إذا ما أرادت تأمين عمقها الاستراتيجي، وإضافة قوة أخرى إلى دولها، وإلا ستظل تحت التهديد المتواصل، والابتزاز الغربي الأمريكي من جهة، والابتزاز الإيراني وأدواته في المنطقة، من جهة أخرى.

مصالح الـدول الكـبرى واسـتعادة دولة الجنوب:

وإذا ما كانت الدول الكبرى المشرفة على الملف اليمني تبحث عـن تبادل المصالـح المشـتركة والمتكافئة، فهي في وقوفها مع شـعب الجنوب العـربي صاحب الأرض والحـق، وليس بتعمـد ترحيل الاعتراف بحقـه المتمثل بدولته الجنوبية، وبتأجيج الـصراع بدعم أطراف دخيلة تم اسـتجلابها وفرضها عليه، أما إذا كان هذا السيناريو التي تتبعه يأتي في إطار الأطماع، والتسابق للهيمنة على الجنوب لاستثمار ثرواته، والتحكم بموقعه الاستراتيجي وممراته المائية الهامة، مسـتغلين غياب العدل والقانون الدولي، الذي أنتجته هيمنة القطـب الواحد على العالم، فسـوف تطال هـذه الهيمنة جميـع دول المنطقة، ولن يكون هنـاك أحد بمنأى عن هذه المخطط الاسـتعماري الجديد القديم، وما الجنوب العربي إلا البداية للسـيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسـية التامة على جميع دول المنطقة الخليجية والعربية ككل، والتي ترى منها منطلقاً استراتيجياً لقطع الطريق على القوى الاقتصادية الجديدة الصاعـدة وبقوة مثل الهند والصين اللتان تسـعيان إلى ربط أكثر من 40 ٪ من دول العالم بطريق الحرير الجديد، للتسويق والتبادل التجاري، لاسيما بعد فقدان دول الغرب وأمريـكا الأمل بتحقيـق أهدافها من الحرب الروسـية الأوكرانيـة، المتمثلة بإضعاف الدب الروسي واسـتعادة السيطرة على جزيرة القرم، والتحكم بالبحر الأسود، الذي يعد أحد طرق الحرير التجاريـة القديمة والجديدة، رغم دعمها العسكري السـخي واللامحدود لأوكرانيا، والذي شـكل عبئا كبيراً على هذه الدول وعلى شعوبها، وهو ما عجل اندفاعهـا باتجاه منطقة الخليج لتعويض خزائنهم التي أفرغها الإنفاق الكبير والضخم على هذه الحرب، وكما هو معلوم بأن الحروب بين الكبار هي حروب اقتصادية، وأهداف الحروب السياسية والعسـكرية التي تختلقها، وتمولها الدول الكبرى في اي دولة من دول العالم لتحقيق مكاسـب اقتصادية، عملاً بالقول من يسيطر على منابع الاقتصاد ويتحكم بمصادره، وطرق التسـويق التجارية ، يسيطر ويتحكم بالعالم أجمع.

موقف عربي لكسر هيمنة القطب الواحد:

ولهذا إذا ما كان الموقف العربي موحداً، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات، سيشـكل قوة عالمية أخرى داعمة لسياسة عالم جديد متعدد الأقطاب، ويعجل بكسر هيمنة سيطرة القطب الواحد.

وهذا يتطلب صحوة عربية لتوحيد الموقف العام، والذي يتجلى أولاً بالوقوف مع حقوق الشعوب العربية القابعة تحت الاحتلال، ومنها الشعبان الفلسطيني والجنوبي، إذا ما أرادت الشعوب والأنظمة العربية الحاكمة إعادة العزة والكرامة، والقوة للشعوب العربية والإسلامية بشكل عام، والتحرر من الهيمنة الأجنبية، ومن سياسة الابتزاز المذلة التي تمارسـها الدول الغربية الكبرى وأمريكا على دولنا العربية، وللحفاظ على المقدرات، والقرار العربي المستقل.

مطالب شعب الجنوب بالحقوق والخدمات لا تسقط حقه السياسي باستعادة دولته:

ومن جانب آخر نتساءل: هل تتعارض المطالبة بحقوق وخدمات شـعب الجنوب مع المطالبة بالحق السـياسي المتمثل باستعادة دولته؟!

هذه أحد الأسـئلة التي تتكرر على ألسـن الكثير من الجنوبيين بمناسـبة، ومـن دون مناسـبة، لكون هذا التسـاؤل يأتي كما يقال قيض من فيض، نتيجة الأوضاع المتردية التي يعيشها شـعب الجنوب في مختلف مناحي حياته، نتيجة الحرب الشـاملة والممنهجة التي فرضتها عليه منظومة الاحتلال والفساد اليمني المسماة بالشرعية، وليس هناك ما يبرر اسـتمرارها، وحرمانه من أبسـط الخدمات والحقـوق المشروعة التي تكفلها كافة الشرائع السـماوية والقوانين الوضعية، ويدان مرتكبيها بجرائم حرب ضد الإنسـانية ويقدمون أمـام محكمة الجنايات الدولية، وفق القانون الدولي ،وهو ما كان ينبغي أن يكون سـواء قبل او بعد انخراط قيادته السياسـة في العملية السياسـية، وبالحوارات مع هذه المنظومة، والتي تعلقت جميع الاتفاقات معها، وبشـكل اسـاسي وذات أولوية قصوى لمعالجـة الملف الاقتصادي ورفع المعاناة عن كاهل شـعب الجنوب، من خلال إجراء إصلاحـات اقتصادية شاملة لتوفير متطلباته الخدمية، ومنحه جميع حقوقه المشروعة، لكن للأسف وكما عشنا ولمسنا ما ترتب عن تلك الاتفاقات، إلا كل سيء، ومضاعفة المعاناة لشعب الجنوب، بما فيها المشاورات التي أفضت إلى تشكيل مجلس رئاسي بالمناصفة، وقبلها بالحكومـة، إلا أنها لن تنتج إلا مزيدًا من المعاناة والحرمان لشـعب الجنوب، وباتت أوضاعه على شفا الانهيار التام، حيث لم يعد هناك درجات متعددة ومتفاوتة لأوضاع الشعب كما كانت، وكما توجد عادة في مختلف المجتمعات وشـعوب العالم، بل أصبحت طبقتين فقط: طبقة الأغنياء، التي تمثل اللصوص والفاسـدين وكبار التجار والمسـؤولين، وطبقة الفقراء وهم الغالبية العظمى من مختلف فئات وشرائح المجتمع.

وهذا الوضع لا يمكن له أن يستمر، ولا يقبل التأجيل والترحيل مهما كانت المبررات، والدواعي لاسيما وعائدات ثروات الجنوب وإيرادات مـوارده كفيلة بتغيير أوضاعه 360 درجـة إلى الأفضل، إذا ما تم إحالة الفاسـدين إلى المحاكم، وأُحسن استغلالها، وترشيد صرفها.

قدرات الانتقالي الجنوبي لتغيير الواقع:

وهذا ما نطالب به قيادة الانتقالي الجنوبي باعتباره ممثل شـعب الجنوب، والحامل السياسي لقضيته، ونثق بأن لديه الكثير من الحلول والإمكانات لتغيير الواقع هذا، ورفع المعاناة عن كاهل شـعبنا والذي استطاع أن يحسن التعامل مع تعقيدات المرحلة التي يمر بها شعبنا الجنوبي، واسـتغلال تواجده وصلاحياته في الرئاسي والحكومة، لخدمـة وطنه وشـعبه، حيث بمقدوره وقف الفسـاد المسـتشري والقاتل، بإحالة كل الفاسـدين إلى المحاكم والنيابـات، وبمقدوره فـرض النظـام والقانون ومبدأ الثواب والعقاب، وإصلاح الاختلالات الحاصلة في مختلف المجالات، وترتيب الوضـع الداخلي الجنوبي، وغيرها من الخطوات التي بإمكانه القيام بها، دون تؤثر على المسار السياسي المتعلق باستعادة الدولة الجنوبية، وفي الوقت نفسه يعد القيام بهذه الخطوات ضرورة حتمية تقتضيها المصلحة الوطنية الجنوبية، إذا ما أردنا بناء أسس وركائز الدولة المنشودة التي يناضل شعب الجنوب في سبيلها منذ قرابة ثلاثة عقود.